بكيفية المباشرة والمراد بالوجه ما يغسل في غسله تراب ومسح اولم يمكث لا كمي
ولو مع بيده قد يشكل تعريفه هذا على عدم وجوب ترتيب النقل
لان مسح الوجه باليمين ثم اليمين باليسار يتضمن ترتيب النقل اذ في
مسح الوجه باليمين تنقل بها اليدان رفعها اليد او بعضها او وضعها
عليها وكذا في مسح اليمنى باليسار وقد وجد احدهما بعد الاخرى
ان تصور ما او وضع اليمنى على الوجه واليسار على اليمنى دفعة
واحدة ثم رتب في المسح ان امكن اجراء ذلك فيرتفع الاشكال وهو تصور
وقد الكمال قلة الامر وجوب مرتين وان امكن بضربة بخرقة ونحوها
بوضعها دفعة واحدة على الوجه واحدى اليدين يرتب تردد بهما فيرتفع قوله فان امكن ينبغي في هذا
الاشكال ايضا ومسح بيمينه اذ راجح كل من الصورتين فعله ومن
انه لم يوجد ترتيب بين النقلتين من الارض وعدم الترتيب في بل لابد من
الثانية بالنسبة للمكن وشرط قصد التراب اذ لا يخرج ان ضربه اخرى
يكون التارح عليه بعيدا عتماده لو والذي اعتمده تيمما وغيره فلو صور
حلافه لان لا عبرة بقصد الاعضاء او احدها ولو يجزئ لو ان خرقة على
يسح او ضعيف كاهانت بضربتين ولا يتعين ان يكون ضربته وجهه ويديه
للوجه وضربة لليدين فلو مسح بعض واحد وجهه وبعضها الاخر التصق
مع الاخرى اليدين او عكسه كفى ولو احتاج الى زيادة على الضربتين وجب عن
الزيادة والمراد بالضرب النقل كما مر وسياتي ولا يخفى ان الحديث الذي
ذكره دال على الوجوب باول وعلى الندب باخره قد ولو تحدث
حدثا اكبريا او فقد الذكر بها او طلق اما اذا فقد القرآن
ولو مع الذكر فحرام كما مر والمراد هنا بحرم في السلم اما
صاحب الضرورة فيجب الموالاة في حقه كما سيذكره الشارح
بتقديره اي التراب ما ويجب الموالاة اي ويجب ايضا وصل
السلم ويقيد وعدم اذا ضاق وقت الفريضة بقسميها اي
القسم المذكور في المتن وهو الموالاة بين الوجه واليدين والثاني

بين

بين التيمم والصلاة وما يقوم مقامها اي الكمين من خرقة
ونحوها او صغيرا لتتسنى التخفيف وحتى الكمين فاقام مقامه
التخفيف النفخ ومقام الكمين الخرقة اه ح فيبن تخفيف الغبار
اذا كان كثيرا بالنفض او النفخ بحيث يبقى قدر الحاجة اما القرآن من
احد التيمم فالاحد ان لا يفعل حتى يفرغ من الصلاة كما نص عليه
في الام وبين ايضا عدم كلفة الامر كما يعلم من نسن تخفيف الغبار
في اولى الضربتين اي في اول كل من الضربتين اما في الاولى فلندبه
الغبار واما في الثانية فليستعمل بالواصل من المسح بما على الكف
وتحليل اصابعه اذا وقف في الثانية والا وجب يبطل التيمم اي نيته
به ثلاثة اشياء الاول والثالث جاريان في التيمم لفقد الماء ولغيره
واما الثاني ففي من يتيمم لفقد الماء رؤية الماء التي المراد رؤية
البصر فقط بل المراد العلم فدخل الاعمى ولو كان الماء قليلا وان لم يكف
لطهارته الطهورية لحاجته لتقييده بالطهورية اذ رؤية الماء مطهرة
مطلقا ويرد بان فقد له الذي وان لم يتمكن اذ تقييد المقيد بذلك
في غير وقت الصلاة اي قبل التوقف بان امن الضرر كما سيذكره او
لف ولا فرق في الصلاة بين الفرض والنفل وان كانت الصلاة تسقط
بالتيمم اه ح واذ فقد الوقت اي فيمن تلزمه الاعادة ابن حجر
وفي ابن قاسم ما هو صريح في بطلان التيمم برؤية الماء مطلقا اي سواء كان من
تلزمه الاعادة ام لا فراجعه ان هذا غاية في التبين الذي هو الرؤية
اي العلم كما قاله الشارح خلافا للروض وان شرط الامن على خروج الوقت
فقد اهو وصف الوقت بحيث لو توضأ خرج الوقت لانتفاء البيع في التيمم
حج اي نبين وكذا لو قوم الماء ومثله الاجرة والرشا الحل ونحوه
اي يشترط الامن على الوقت وبمكان الحل يغلب فيه وجود الماء فيشترط
ان لا يكون في حد القرب نظر النفل وهي قوله لوجوب طلبه اذ لا يجب
طلبه اذا توهم في حد القرب كما مر رؤية سراب ما لم يتيقن عند